

تقديم

يسر إدارة البحوث والإحصاء بمصرف ليبيا المركزي أن تعلن عن الانتهاء من إعداد كتيب إحصاءات ميزان مدفوعات ليبيا لعام 2016، والذي يشتمل على بيانات نقدية ومالية عن قيمة المعاملات الجارية والرأسمالية المتبادلة بين ليبيا والعالم الخارجي خلال عام 2016، مبوبة حسب المنهجية والمفاهيم الواردة في الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات الصادر عن صندوق النقد الدولي . كما يتضمن هذا الكتيب بيانات منقحة عن ميزان المدفوعات لعامي 2014 و2015.

وقد تم الاعتماد في إعداد هذا الميزان على البيانات الواردة من الإدارات التالية بمصرف ليبيا المركزي وهي : إدارة الرقابة على المصارف والنقد ، إدارة الحسابات ، إدارة الأسواق المالية ، إدارة الإصدار ، إدارة العمليات المصرفية ، وكذلك على المعلومات التي تضمنتها المسوحات التي تم استلامها من العديد من الهيئات والمؤسسات والشركات ذات العلاقة المقيمة في ليبيا ومن بينها :

مصلحة الاحصاء والتعداد (وزارة التخطيط) ، الهيئة العامة للسياحة ، المؤسسة الوطنية للنفط ، المصارف التجارية، المصرف الليبي الخارجي ، الشركة الليبية للاستثمارات الخارجية ، محافظة ليبيا إفريقيا للاستثمار ، المؤسسة الليبية للاستثمار ، المحفظة طويلة المدى، ، شركات النفط الأجنبية ، شركات التأمين الوطنية، شركات الخطوط الجوية الليبية ، الشركة الوطنية العامة للنقل البحري ، الشركة الليبية للبريد والاتصالات وتقنية المعلومات ، القابضة ، شركات الطيران الأجنبية ، بعثة الأمم المتحدة العاملة في ليبيا وغيرها من المصادر المحلية الأخرى ، وأيضاً مصادر خارجية كالنشرات والتقارير والمواقع الالكترونية ونظم الإبلاغ عن المعاملات الدولية على الشبكة العنكبوتية.

إدارة البحوث والإحصاء

مصطلحات وتعريف

تُعد هذه المصطلحات والتعاريف توضيحاً للمفاهيم التي يتم على أساسها تصنيف إحصاءات ميزان المدفوعات وبيان كيفية جمع وتبويب وتصنيف هذه الإحصاءات وفقاً للمنهجية المتبعة في دليل ميزان المدفوعات الطبعة السادسة الذي أعده صندوق النقد الدولي في عام 2008 ، والذي وضع بهدف توحيد البيانات على المستوى الدولي ومساعدة الباحثين والمهتمين في فهم طبيعة ونوعية البيانات والأساليب المستخدمة في حسابات ميزان المدفوعات .

أولاً : الحساب الجاري :-

يشتمل الحساب الجاري على كافة المعاملات التي تتضمن قيمة إقتصادية تمت بين الجهات المقيمة في الاقتصاد الوطني وجهات أخرى غير المقيمة به^(*)، كذلك يشمل القيود المعادلة للقيم الإقتصادية الجارية المقدمة أو المستلمة دون مقابل . وينقسم الحساب الجاري إلى البنود التالية : السلع، الخدمات ، الدخل الاولي و الدخل الثانوي .

أ- السلع والخدمات :-

السلع :

تعد السلع بنود مادية منتجة يمكن إثبات حق ملكيتها ، كما يمكن نقل هذه الملكية من وحدة مؤسسية إلى أخرى من خلال التعامل في الاسواق، قد تستخدم في إشباع حاجات ورغبات الأسر المعيشية أو المجتمع أو في إنتاج سلع أو خدمات أخرى ، ويشمل بند السلع البضائع العامة والسلع الأخرى .

البضائع العامة : تشمل السلع التي تتغير ملكيتها الإقتصادية فيما بين المقيمين وغير المقيمين ولا تدرج ضمن السلع قيد المتاجرة والذهب غير النقدي والسلع المدرجة ضمن السفر والبناء

^(*) غير المقيم تعنى فرد أو شركة أو مؤسسة أو أي منظمة أخرى تكون مقيمة في بلد غير ليبيا ، أو مقيمة في ليبيا لمدة تقل عن سنة .

- والسلع والخدمات الحكومية غير المدرجة في مكان آخر، ونجد أن بيانات البضائع العامة تجمع من عدد من المصادر تشمل إحصاءات التجارة الدولية وبيانات الجمارك ونظم الإبلاغ عن المعاملات الدولية واستقصاءات الشركات التجارية ، وقد يتعين تعديل البيانات المستخلصة من هذه المصادر بما يتفق مع إرشادات إعداد ميزان المدفوعات من حيث نطاق التغطية والتوقيت والتقييم والتبويب ، ومن البنود التي يتعين إدراجها ضمن البضائع العامة :
- النقود الورقية والمعدنية غير المتداولة في الوقت الحالي والاوراق المالية غير المصدرة ، ويجري تقييمها كسلع أولية وليس بقيمتها الاسمية .
 - الكهرباء والغاز والمياه .
 - برامج الكمبيوتر المعبأة الجاهزة (النظم والتطبيقات) والتسجيلات السمعية والبصرية المخزنة على وسائط مادية مثل الأقراص وغيرها من وسائل التخزين التي تتيح تراخيصها الحق في الاستخدام الدائم لها.
 - السلع التي تحصل عليها الناقلات في الموانئ من وقود ومؤن ومخزونات ومواد تغليف البضائع المنقولة التي تحصل عليها شركات النقل غير المقيمة في الموانئ من موردين مقيمين .
 - السلع التي توردها أو تشتريها الناقلات خارج الاقليم الذي تقيم فيه شركة النقل .
 - السلع التي يفتنيها المستأجر بموجب عقد تأجير تمويلي .
 - السلع التي ترسل للخارج دون تغيير في ملكيتها ثم تباع فيما بعد مثل السلع التي ترسل من اجل التخزين أو الاصلاح أو العرض أو التجهيز .
 - السلع غير المشروعة و السلع المهربة .
 - الهبات و المساعدات الانسانية المقدمة في شكل سلع.
 - الطرود البريدية التي ينطوي إرسالها على تغيير في الملكية.
 - السلع التي تبيعها الحكومة إلى غير المقيمين أو تشتريها منهم مثل المعدات العسكرية.

السلع الأخرى : يشمل هذا البند السلع قيد المتاجرة والذهب غير النقدي ، فالسلع قيد المتاجرة تعرف بأنها شراء جهة مقيمة (في الاقتصاد القائم بإعداد البيانات) لسلع من جهة غير مقيمة وبيع نفس السلع فيما بعد إلى جهة غير مقيمة أخرى دون تواجد السلع في الاقتصاد القائم بإعداد البيانات . اما الذهب غير النقدي فيشمل جميع أشكال الذهب بخلاف الذهب النقدي الذي تمتلكه السلطات النقدية ويحتفظ به كأصول احتياطية ويمكن أن يكون الذهب غير النقدي في شكل سبائك ، أي تتخذ سبائك الذهب شكل عملات أو قوالب أو سبائك لاتقل نسبة نقائها عن 995 جزء في الالف، بما في ذلك الذهب المحفوظ به في حسابات الذهب المخصص.

الخدمات:

1- خدمات الصناعة التحويلية للمدخلات المادية المملوكة لآخرين :

يتضمن بند خدمات الصناعة التحويلية للمدخلات المادية المملوكة لآخرين عمليات التجهيز والتجميع والتغليف وما شابهها التي تقوم بها مؤسسات لا تمتلك السلع المعنية ، حيث يقوم بعمليات الصناعة التحويلية كيان لا يمتلك السلع ، وذلك مقابل رسوم يدفعها المالك ، في هذه الحالة لا تتغير ملكية السلع وبالتالي لا تقيد المعاملات بين المالك وجهة التجهيز ضمن البضائع العامة ، ومن امثلة ذلك تكرير النفط وتسييل الغاز الطبيعي وتجميع الملابس والالكترونيات .

2- خدمات الصيانة و الاصلاح غير المدرجة في موضع آخر:

تشمل خدمات الصيانة والاصلاح غير المدرجة في موضع آخر أعمال الصيانة والأصلاح التي تجريها جهات مقيمة على سلع تمتلكها جهات غير مقيمة (والعكس) وقد تنفذ خدمات الاصلاح في موقع عمل الجهة مقدمة الخدمة أو في مكان آخر ، ويتضمن هذا البند أعمال الاصلاح والصيانة التي تجري على السفن والطائرات ، كذلك تتضمن خدمات الصيانة والاصلاح غير المدرجة في مكان آخر الاصلاحات البسيطة التي تحافظ على السلع في حالة صالحة للتشغيل والاصلاحات الكبيرة التي تؤدي إلى زيادة كفاءة السلع وإطالة عمرها .

3- النقل :

يشتمل بند النقل على نقل السلع والركاب من مكان لآخر إلى جانب ما يتصل بذلك من خدمات مساندة ومساعدة ، ويشمل هذا البند أيضا خدمات البريد وتوصيل الرسائل ويمكن تبويب خدمات النقل وفقا لما يلي :

- أ- طريقة النقل : أي النقل بطريق البحر أو الجو أو طرق أخرى (ويمكن أن تقسم طرق النقل الأخرى أيضا إلى النقل البري والنقل بطريق السكك الحديدية وعبور المجاري المائية الداخلية وخطوط الانابيب والنقل الفضائي ونقل الطاقة الكهربائية)
- ب- نوع النقل (نقل ركاب أم سلع) .

4- السفر:

يشتمل بند السفر على شراء السلع والخدمات لاستعمالها الخاص أو لاهدائها بما فيها تلك المتعلقة بالصحة والتعليم التي يحصل عليها المسافرون غير المقيمين في الإقتصاد المضيف لأغراض تتعلق بالأعمال أو الاستخدام الشخصي خلال زيارتهم التي تقل مدتها عن عام واحد ولا يشمل بند السفر خدمات الركاب الدولية التي تدخل في بند النقل ، ويعامل الطلاب والمسافرون للعلاج كمسافرين بغض النظر عن مدة إقامتهم ، إلا أن هناك فئات أخرى معينة لا تعتبر ضمن المسافرين مثل العسكريين والعاملين في السفارات والعمال غير المقيمين حيث يتم إدراج مصروفات العمال غير المقيمين ضمن بند السفر، في حين تدرج مصروفات العسكريين والعاملين في السفارات ضمن الخدمات الحكومية غير المدرجة في مكان اخر .

5- خدمات التشييد :

يشتمل بند خدمات التشييد على انشاء الاصول الثابتة وتجديدها وإصلاحها، وتكون هذه الاصول في شكل مبان وتحسينات ذات طبيعة هندسية يتم إدخالها على الاراضي وغير ذلك من الانشاءات الهندسية مثل الطرق والكباري والسدود، ويشمل أيضا أعمال التركيب والتجميع ذات الصلة ، وتدرج ضمن بند التشييد أيضا السلع والخدمات التي تشتريها المؤسسات القائمة بأعمال البناء من الاقتصاد الكائن فيه الموقع الذي تجري فيه اعمال البناء،

وتنقسم خدمات البناء إلى خدمات بناء بالخارج وخدمات بناء في الاقتصاد القائم بإعداد البيانات .

6- خدمات التأمين ومعاشات التقاعد :

يشتمل بند خدمات التأمين على الخدمات التأمينية التي تقدمها مؤسسات التأمين المقيمة إلى المؤسسات غير المقيمة والعكس ، ويشمل هذا البند خدمات التأمين على الشحن (السلع المصدرة والمستوردة) وغير ذلك من خدمات التأمين المباشر (بما في ذلك التأمين على الحياة وغيره من أنواع التأمين الأخرى) ، وخدمات إعادة التأمين .

7- الخدمات المالية :

يشتمل بند الخدمات المالية (عدا الخدمات المرتبطة بمؤسسات التأمين وصناديق المعاشات التقاعدية) على خدمات الوساطة المالية والخدمات المساعدة التي تتم بين المقيمين وغير المقيمين ، ويندرج تحت هذا البند العمولات و الرسوم المتعلقة بخطابات الاعتماد وخطوط الإنتمان وخدمات التأجير المالي ، معاملات الصرف الأجنبي ، الخدمات الائتمانية للمستهلكين ، خدمات رجال الأعمال ، خدمات السمسة ، خدمات الضمان ومختلف ترتيبات وأدوات التحوط من تقلبات الأسعار وما إلى ذلك . أما الخدمات المساعدة فتشمل الخدمات المتعلقة بمجالات تشغيل وتنظيم الأسواق المالية وخدمات حفظ الأوراق المالية وما شابه ذلك .

8- رسوم استخدام حقوق الملكية الفكرية غير المدرجة في موضع آخر :

يتضمن هذا البند رسوم استخدام الحقوق الحصرية (مثل براءات الاختراع والعلامات التجارية ، وحقوق التأليف ، والعمليات والتصميمات الصناعية بما فيها الاسرار التجارية وحقوق الامتياز) و الرسوم المدفوعة مقابل تراخيص استنساخ و/ أو توزيع الملكية الفكرية المتضمنة في المنتجات الاصلية والنماذج الاولية (مثل حقوق التأليف الخاصة بالكتب والمخطوطات وبرامج الكمبيوتر وأعمال السينماوغرافيا والتسجيلات الصوتية) حقوق العروض وبرامج التلفزيون المذاعة على الهواء مباشرة والبرامج المنقولة عبر الكابلات التلفزيونية والاذاعة عبر الاقمار الصناعية .

9- خدمات الاتصالات والكمبيوتر والمعلومات :

أ / خدمات الاتصالات :

تشمل هذه الخدمات إذاعة أو نشر المعلومات الصوتية أو المرئية أو البيانات أو غير ذلك من المعلومات عن طريق الهاتف والتلكس والتلغراف ، وبرامج الراديو والتلفزيون المنقولة عبر الكابلات والاقمار الصناعية والبريد الالكتروني والفاكس، وتتضمن خدمات الاتصالات المتنقلة وخدمات الربط بخطوط الانترنت الرئيسية .

ب / خدمات الكمبيوتر :

تتضمن خدمات الكمبيوتر الخدمات ذات الصلة بمعدات وبرامج الكمبيوتر وخدمات معالجة البيانات ، وتشتمل خدمات الكمبيوتر على :

- مبيعات برامج الكمبيوتر المعدة حسب الطلب وترخيص الاستخدام الخاصة بها .
- تصميم برامج الكمبيوتر بناء على طلب مستخدمين معينين ، بما في ذلك نظم التشغيل وانتاجها وتقديمها وتوثيقها .
- برامج الكمبيوتر الجاهزة (المنتجة بكميات كبيرة) التي تم الحصول عليها إما بطريقة التحميل أو بأي وسيلة الكترونية أخرى .
- الترخيص باستخدام برامج الكمبيوتر الجاهزة (المنتجة بكميات كبيرة) المحفوظة على وسائل تخزين، مثل الاقراص المرنة أو الاقراص المدمجة ، مقابل دفع رسوم.
- المبيعات والمشتريات من المنتجات الاصلية وحقوق ملكية نظم وتطبيقات برامج الكمبيوتر.
- خدمات الاستشارة والتنفيذ المتعلقة بمعدات وبرامج الكمبيوتر.
- تركيب معدات وبرامج الكمبيوتر بما في ذلك تركيب أجهزة الكمبيوتر الرئيسية ووحدات الكمبيوتر المركزية .
- صيانة وإصلاح أجهزة الكمبيوتر والمعدات الفرعية المتصلة بها .
- خدمات استرجاع البيانات وخدمات تحليل النظم الجاهزة للاستخدام وتصاميمها وبرمجتها وخدمات صيانة النظم وخدمات الدعم الاخرى .

- خدمات معالجة البيانات ، خدمات استضافة صفحات الانترنت وتوفير التطبيقات ، تطبيقات العملاء وإدارة مرافق الكمبيوتر .

10- خدمات الاعمال الاخرى :

يشتمل بند خدمات الاعمال الاخرى على خدمات البحوث والتطوير ، الخدمات المهنية وخدمات الاستشارات الادارية ، الخدمات الفنية والخدمات المرتبطة بالتجارة وخدمات الاعمال الاخرى ، معالجة النفايات وإزالة التلوث والخدمات الزراعية وخدمات التعدين والتأجير التشغيلي.

11- الخدمات الشخصية والثقافية والترفيهية :

يشتمل بند الخدمات الشخصية والثقافية والترفيهية المتبادلة بين المقيمين وغير المقيمين على ما يلي :

- الخدمات المرتبطة بوسائل سمعية وبصرية والمتبادلة بين المقيمين وغير المقيمين ، وتتضمن الخدمات المرتبطة بالإنتاج السينمائي المسجل على أشرطة الأفلام أو الفيديو وبرامج الراديو والتلفزيون والتسجيلات الموسيقية (ومن أمثلة هذه الخدمات المبالغ والأجور التي يتلقاها الممثلون والمنتجون ومن على شاكلتهم نظير الإنتاج وحقوق التوزيع المباعة لوسائل الإعلام) .

- الخدمات الثقافية الأخرى وتشمل الخدمات الشخصية والثقافية والترفيهية الأخرى كتلك المرتبطة بالمكتبات والمتاحف وغير ذلك من الأنشطة الثقافية والرياضية ذات الصلة.

12- السلع والخدمات الحكومية غير المدرجة في موضع آخر :

تشمل فئة الخدمات الحكومية غير المدرجة في أماكن أخرى على كل الخدمات المرتبطة بقطاعات حكومية أو منظمات دولية أو اقليمية غير المبوبة تحت بنود أخرى (مثال ذلك مصروفات السفارات والقنصليات والقواعد العسكرية) .

ب- حساب الدخل الاولي :

يبين حساب الدخل الاولي تدفقات الدخل الاولي فيما بين الوحدات المؤسسية المقيمة وغير مقيمة ، ويشتمل على ما يلي:

1- تعويضات العاملين :

يشتمل بند تعويضات العاملين على الأجور والرواتب والمزايا الأخرى النقدية والعينية لعمال الحدود والعمال الموسميين وغيرهم من العمال غير المقيمين مثل (العمال المحليين العاملين في السفارات) .

2- دخل الإستثمار :

يشتمل بند دخل الإستثمار على متحصلات الدخل المرتبطة بحيازات المقيمين لأصول مالية خارجية ومدفوعاتهم المرتبطة بخصوم تجاه غير المقيمين ، ويتكون دخل الإستثمار من أنواع الدخل المستمدة من أنشطة الإستثمار المباشر واستثمارات الحافظة واستثمارات أخرى، وينقسم عنصر الإستثمار المباشر إلى دخل حقوق الملكية وأسهم صناديق الإستثمار وتوزيعات الأرباح والمسحوبات من دخل أشباه الشركات ، والعائدات المعاد استثمارها ، والدخل من الدين (الفوائد) . ويتفرع دخل إستثمارات الحافظة إلى الدخل من حقوق الملكية وأسهم صناديق الإستثمار ودخل الإستثمار الذي يعزى إلى حملة أسهم صناديق الإستثمار والأرباح المعاد استثمارها من أسهم صناديق الإستثمار والدخل من الدين (فوائد) ، ويشمل الدخل من إستثمارات أخرى الفوائد المكتسبة من أنواع أخرى من رأس المال (قروض وما شابه ذلك) ، كما يشمل من حيث المبدأ الدخل المحتسب أو المقدر للأسر من صافي حقوق ملكيتها في إحتياطات التأمين على الحياة وصناديق المعاشات التقاعدية .

ج- حساب الدخل الثانوي :

يبين حساب الدخل الثانوي التحويلات الجارية بين المقيمين وغير المقيمين ، حيث يقيد فيه مختلف أنواع التحويلات الجارية لبيان دورها في عملية توزيع الدخل بين الاقتصادات ، وتنقسم الى تحويلات شخصية وتحويلات جارية أخرى.

وتشمل التحويلات الشخصية جميع التحويلات الجارية النقدية أو العينية التي تمنحها الأسر المعيشية المقيمة إلى أسر معيشية غير مقيمة أو تتلقاها منها ، كذلك تعتبر تحويلات العاملين في الخارج تحويلات جارية يرسلها العاملون الى مقيمين في اقتصاد آخر .

اما التحويلات الجارية الأخرى فتشمل الضرائب الجارية على الدخل والثروة وغيرهما ، المساعدات الاجتماعية ، المزايا الاجتماعية، صافي أقساط التأمين على غير الحياة

والضمانات الموحدة، مطالبات التأمين على الحياة والمطالبات المشمولة بالضمانات الموحدة والتحويلات الجارية المرتبطة بالتعاون الدولي والتحويلات الجارية الممنوحة إلى المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الاسر المعيشية .

ثانياً : الحساب الرأسمالي :-

أ – المفاهيم ونطاق التغطية :

يعرض الحساب الرأسمالي القيود الدائنة والقيود المدينة للاصول غير المنتجة غير المالية والتحويلات الرأسمالية بين المقيمين وغير المقيمين ، ويعني ذلك أنه يسجل عمليات اقتناء الاصول غير المالية غير المنتجة والتصرف فيها ، مثل بيع الاراضي الى السفارات وبيع عقود الايجار والتراخيص ، وكذلك التحويلات الرأسمالية ، اي قيام أحد الاطراف بتوفير موارد للاغراض الرأسمالية دون حصوله في المقابل على أي قيمة اقتصادية كعائد مباشر ويبين ميزان الحساب الرأسمالي مجموع القيود الدائنة ناقصا القيود المدينة للتحويلات الرأسمالية والاصول غير المنتجة غير المالية ، وإضافة إلى ذلك يمكن أن يظهر مجموع ميزاني الحسابين الجاري والرأسمالي كبنء موازن ، ويطلق على البند الموازن صافي الاقتراض (+) صافي الاقتراض (-) من الحسابين الرأسمالي والجاري ، وهذا المجموع يساوي أيضا من ناحية المفاهيم صافي الاقتراض (+) / صافي الاقتراض (-) من الحساب المالي ، بالرغم من انهما يتساويان من الناحية المفاهيمية ، فقد يختلفان من الناحية العملية ، فالحسابان الجاري و الرأسمالي يبينان المعاملات غير المالية ويتسبب رصيدهما في صافي إقراض أو صافي اقتراض ، بينما يبين الحساب المالي كيفية تمويل صافي الاقتراض أو الاقتراض .

ويستخدم مصطلح الحساب الرأسمالي في هذا الدليل ليكون متسق مع نظام الحسابات القومية الذي يميز بين المعاملات الرأسمالية والمالية ، ويبين الحساب الرأسمالي في نظام الحسابات القومية التكوين الرأسمالي للمجموعة الكاملة من الاصول المنتجة وغير المنتجة ، ولا تبين الاجزاء المقابلة في الحسابات الدولية الا المعاملات في الاصول غير المنتجة غير المالية وتدرج المعاملات في الاصول المنتجة في حساب السلع والخدمات.

ويسجل اقتناء الاصول غير المنتجة غير المالية والتصرف فيها في وقت تغير الملكية ، ويقيد اقتناء الاصول غير المنتجة غير المالية والتصرف فيها والتحويلات الراسمالية مستحقة القبض ومستحقة الدفع ضمن بنود منفصلة على اساس إجمالي وليس على اساس صافي .

ب- اقتناء الأصول غير المنتجة غير المالية والتصرف فيها :

وتتألف الاصول غير المنتجة غير المالية مما يلي :

1- الموارد الطبيعية :

وتشمل الاراضي ، حقوق التعدين ، حقوق الحراجة ، المياه ، حقوق الصيد ، المجال الجوي ، والطيف الكهرومغناطيسي .

2- عقود الايجار والتراخيص :

ويشمل بند عقود الايجار والتراخيص تلك العقود المعترف بها كأصول اقتصادية وهذه الاصول هي من صنع المجتمع ونظامه القانوني ، ويطلق عليها في بعض الاحيان اسم الاصول غير الملموسة . ومن أمثلتها عقود التأجير التشغيلي القابلة للتداول ، وتراخيص استخدام الموارد الطبيعية التي لا تسجل كملكية خالصة لهذه الموارد ، وتراخيص القيام بأنشطة معينة (بما في ذلك بعض التراخيص الحكومية) ، وتسجل المعاملات في هذه الاصول في الحساب الرأسمالي ، بينما لا تسجل حيازات هذه الاصول في وضع الاستثمار الدولي لعدم وجود خصوم مقابلة لها .

يمكن نقل ملكية عقد التأجير التشغيلي القابل للتداول أو تأجيره من الباطن ، ولا يمكن أن يعامل كأصل إلا إذا نص العقد على سعر محدد مسبق لاستخدام أصل ما يختلف عن السعر الذي كان يمكن تأجير الاصل به في الوقت الحالي . وقد تغطي هذه العقود العقارات والاقامة بنظام المشاركة بالوقت والمعدات والاصول المنتجة الاخرى ، وتسجل تدفقات أصول عقود التأجير التشغيلي القابلة للتداول في الحساب الرأسمالي عندما يقوم المستأجر ببيع الحق .

وبعض عقود الايجار والتراخيص لاتعد أصولا غير منتجة غير مالية ، وبالتالي لا تدرج في الحساب الرأسمالي ومن أمثلتها ما يلي :

- إذا تم منح حق استخدام أرض أو مورد طبيعي آخر لأمد قصير مع عدم قابلية

تحويل هذا الحق ، تبوب المبالغ مستحقة الدفع ضمن الربيع .

- إذا منحت حكومة ترخيصا للقيام بنشاط ما، لا يتعلق بملكيته لأصل أساسي أو خدمي وكان الترخيص لا يتفق وتعريف الاصل الاقتصادي تقيد هذه المعاملة ضمن الضرائب، ومثال ذلك عندما تصدر حكومة ما عددا محدود من تراخيص ممارسة القمار .

- إذا تم منح حق امتلاك منتجات الملكية الفكرية كالبحوث والتطوير وبرامج وقواعد بيانات الحاسب الآلي ، والاعمال الترفيهية والادبية والفنية ، تقيد هذه المعاملات ضمن الخدمات .

3- الاصول التسويقية (الشهرة) :

تتألف الأصول التسويقية من بنود مثل الاسم التجاري ، والعلامات التجارية والشعارات واسم الناطق الالكتروني ، وعند بيع الاصول التسويقية بصورة منفصلة عن الكيان الذي يمتلكها ، فإنها تقيد ضمن اقتناء الاصول غير المنتجة غير المالية والتصرف فيها .

وتقيد أسماء البطاقات الإلكترونية على شبكة الانترنت ضمن الأصول التسويقية في بعض الحالات ، إلا أن رسوم التسجيل العادية مستحقة الدفع الى الجهات المختصة بالبطاقات الالكترونية تمثل خدمة لأن الرسوم تكون مقابل عمل يؤدي .

إذا شملت القيمة المدفوعة مقابل الحصول على اسم النطاق الالكتروني علاوة بسبب ندرته يعتبر بمثابة ترخيص ويُدْرَج ضمن الاصول التسويقية . وبالمثل ، يعد رسم تصميم شعار جديد خدمة تجارية ، بينما يدرج المبلغ المدفوع لاقتناء شعار موجود ضمن الاصول التسويقية .

ج- التحويلات الرأسمالية :

تعد التحويلات الرأسمالية هي التحويلات التي تنتقل فيها ملكية اصل من طرف إلى آخر أو التي تلزم أحد الطرفين أو كليهما باقتناء أصل أو التصرف فيه، أو تنازل دائن ما عن الخصم المستحق له ، وتشمل التحويلات الرأسمالية أيضا التحويلات النقدية التي لا تنطوي على التصرف في أصول غير نقدية أو اقتنائها .

1-الاعفاء من الدين :

الاعفاء من الدين هو الالغاء الطوعي للدين كلياً او جزئياً بموجب اتفاق تعاقدي بين دائن ومدين ونتيجة الاعفاء من الدين ، يلغى الترتيب التعاقدى أو يسقط كل المبلغ الاصيلي القائم أو جزء منه ، بما في ذلك متأخرات الفائدة (مدفوعات الفائدة التي استحققت في الماضي) ولا ينشأ الاعفاء من الدين نتيجة إلغاء مدفوعات فائدة مستقبلية لم تستحق بعد .
ويختلف الاعفاء من الدين عن شطب الدين ويعامل باعتباره معاملة تحويل رأسمالي وعلى عكس شطب الدين ، ينشأ الاعفاء من الدين نتيجة اتفاق بين اطراف الدين والهدف منه تحويل منفعة وليس اعترافاً من جانب الدائن وحده بعدم إمكانية تحصيل المبلغ .

2-مطالبات التأمين على غير الحياة :

تتوب مطالبات التأمين على غير الحياة عادة ضمن التحويلات الجارية ، وبالنسبة للمطالبات الكبيرة للغاية كالمطالبات عقب كارثة يمكن قيد جزء من المطالبات كتحويلات رأسمالية وليس كتحويلات جارية كما يحدث في الاحوال العادية .

3-المنح الاستثمارية :

تتألف المنح الاستثمارية من تحويلات رأسمالية نقدية او عينية تقدمها الحكومات أو المنظمات الدولية إلى وحدات مؤسسية أخرى لتمويل تكاليف اقتنائها لاصول ثابتة كلياً أو جزئياً . وقد يكون متلقو المنح الاستثمارية حكومات او كيانات أخرى ، ويلتزم متلقو المنح الاستثمارية باستخدام المنح التي يتلقونها نقداً في أغراض إجمالي تكوين رأس المال الثابت، وغالبا ما يتم ربط هذه المنح بمشاريع استثمارية محددة كمشاريع البناء الكبرى .
وعلى عكس المنح الاستثمارية قد تقوم حكومة أجنبية أيضاً بتمويل مشروع استثماري باعتبارها مستثمر مباشر وفي هذه الحالة يبوب المبلغ المستثمر ضمن حصص الملكية في مؤسسة استثمار مباشر ، وتختلف حصة الإستثمار المباشر عن مشروع يمول بتحويل رأسمالي في أن المستثمر المباشر يمتلك قوة تصويتية في المؤسسة ويحق له الحصول على منافع مستقبلية ، كتوزيعات الأرباح أو حق بيع الأصول .

وإذا استمر المشروع الاستثماري فترة زمنية طويلة فقد تدفع المنحة الاستثمارية النقدية على أقساط وبظل تبويب مدفوعات الأقساط ضمن التحويلات الرأسمالية ، حتى وإن قيدت في

سلسلة متتالية من الفترات المحاسبية المختلفة . وتشمل المنح الاستثمارية العينية تحويلات على هيئة معدات نقل ، آلات ، ومعدات أخرى تقدمها الحكومات إلى وحدات غير مقيمة .

4 - الضرائب :

تتكون الضرائب الرأسمالية من ضرائب تفرض على فترات غير منتظمة وغير متكررة على قيم الاصول أو صافي القيمة المملوكة لوحدات مؤسسية أو على قيم الاصول التي تنتقل ملكيتها فيما بين وحدات مؤسسية نتيجة لإرث او هبات متبادلة في حياة الواهب والموهوب له .

وتشمل الضرائب الآتية :

(1) الضرائب المفروضة على رأس المال و تتكون هذه الضرائب من ضرائب على قيم الاصول أو صافي القيمة المملوكة لوحدات مؤسسية تفرض على فترات زمنية غير منتظمة

(2) الضرائب على التحويلات الرأسمالية و تتكون هذه التحويلات من ضرائب تفرض على قيم الاصول التي تنتقل ملكيتها فيما بين وحدات مؤسسية ، وتتكون من ضرائب الإرث (ضرائب التركات) والضرائب على الهدايا بما في ذلك ضرائب على هدايا يتبادلها أفراد أحياء من نفس الاسرة بغرض تجنب دفع ضرائب الإرث أو تخفيضها الى أدنى حد ممكن وهذه الضرائب لا تشمل الضرائب على مبيعات الاصول .

5- التحويلات الرأسمالية الأخرى :

تدرج المدفوعات الكبيرة غير المتكررة المقدمة تعويضا عن تلف كبير أو إصابات خطيرة غير مغطاة بوثائق تأمين ضمن التحويلات الرأسمالية .
وتشمل التحويلات الرأسمالية الهبات الكبيرة والتركات بما في ذلك المقدمة إلى مؤسسات غير هادفة للربح وقد تتم هذه التحويلات الرأسمالية بموجب وصايا أو أثناء حياة المانح .
وتشمل التحويلات الرأسمالية المنح الكبيرة للغاية التي تقدمها أسر معيشية أو مؤسسات إلى مؤسسات غير هادفة للربح لتمويل إجمالي تكوين رأس المال الثابت ، مثل الهبات المقدمة إلى الجامعات لتغطية تكاليف بناء سكن جديد داخل الحرم الجامعي ومكتبات ومختبرات .

وتعد المساهمة في رأسمال منظمة دولية أو مؤسسة غير هادفة للربح تحويلاً رأسمالياً إذا لم ينشأ عنها حصول مقدم المساهمة على حصص ملكية .
ويمكن قيد التحويلات الرأسمالية بين الأسر المعيشية كبنء منفصل عندما تكون قيمتها كبيرة وتدرء ضمن البند التكميلي الخاص بالتحويلات الشخصية من العاملين في الخارج .

ثالثاً : الحساب المالي :-

أ – المفاهيم ونطاق التغطية :

يسجل الحساب المالي المعاملات التي تنطوي على أصول وخصوم مالية وتتم بين المقيمين وغير المقيمين ، ويشير الحساب المالي إلى الفئات الوظيفية والقطاعات والادوات وأجال الاستحقاق المستخدمة في صافي معاملات التمويل الدولية .
وتكون القيود المدرءة في الحساب المالي قيود مقابلة لقيود السلع أو الخدمات أو الدخل أو الحساب الرأسمالي أو قيود الحساب المالي الأخرى، فعلى سبيل المثال يكون القيد المقابل لصادرات السلع عادة زيادة في الأصول المالية ، كالعلة والودائع أو الائتمان التجاري وفي المقابل قد تنطوي معاملة ما على قيدين في الحساب المالي حيث يمكن مبادلة سند بعملة وودائع .

ويسمى الرصيد الكلي للحساب المالي صافي الاقراض / صافي الاقتراض ، وصافي الاقراض يعني أن الاقتصاد يقدم أموالاً إلى العالم الخارجي ، أخذاً في الحسبان اقتناء الأصول المالية والتصرف فيها وتحمل الخصوم وسدادها ، أما صافي الاقتراض فيعني العكس، ورغم استخدام مصطلحات متعلقة بالاقراض ، فإن رصيد صافي الاقراض / صافي الاقتراض يأخذ في الحسبان حصص الملكية ، المشتقات المالية والذهب النقدي ، إلى جانب أدوات الدين . كذلك يشمل صافي الاقراض انخفاض الخصوم كما يشمل صافي الاقتراض انخفاض الأصول ، ويمكن استخلاص صافي الاقراض / صافي الاقتراض إما من مجموع رصيدي الحسابين الجاري والرأسمالي أو من رصيد الحساب المالي .

القيد على اساس صافي :

يعني القيد على اساس صافي في الحساب المالي عمليات تجميع يتم بواسطتها ترصيد كل القيود المدينة الخاصة بأصل معين أو خصم معين مقابل كل القيود الدائنة الخاصة بنفس نوع الاصل او نفس نوع الخصم .

توقيت التسجيل والتقييم :

المعاملات المتعلقة بالأصول المالية تسجل عند تغير الملكية الاقتصادية وتسجل معاملات الحساب المالي بوجه عام بالقيمة السوقية .

ب - الاستثمار المباشر :

الاستثمار المباشر هو فئة من فئات الاستثمار عبر الحدود الذي يرتبط بمقيم في اقتصاد ما يتمتع بالسيطرة أو درجة عالية من النفوذ في ادارة مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر . وتنشأ علاقة الاستثمار المباشر عندما يقوم مستثمر مقيم في أحد الاقتصادات باستثمار يمنحه السيطرة او درجة كبيرة من النفوذ في ادارة مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر .

وتنشأ علاقات الاستثمار المباشر ذي الملكية المباشرة عندما يمتلك مستثمر مباشر بصورة مباشرة حقوق ملكية تؤهله للحصول على نسبة 10% أو أكثر من القوة التصويتية في مؤسسة الاستثمار المباشر وبالنسبة لعلاقة مؤسسة الاستثمار المباشر مع المستثمر المباشر فإن مؤسسة الاستثمار المباشر تكون إما مؤسسة تابعة أو مؤسسة مرتبطة .

من انواع الاستثمار المباشر (ا) استثمارات مستثمر مباشر في مؤسسة الاستثمار المباشر التابعة له ، (ب) الاستثمار العكسي الذي تقوم به مؤسسة استثمار مباشر في مستثمرها المباشر صاحب الملكية المباشرة او غير المباشرة (ج) الاستثمار بين المؤسسات الزميلة المقيمة وغير المقيمة .

وينشأ الاستثمار العكسي عندما تقوم مؤسسة استثمار مباشر بإقراض الاموال أو اقتناء حصص الملكية في مستثمرها المباشر صاحب الملكية المباشرة أو غير المباشرة شريطة عدم امتلاكها حصص ملكية تشكل 10% أو أكثر من مجموع القوة التصويتية في هذا المستثمر المباشر .

ج - استثمار الحافظة :

يعرف استثمار الحافظة بأنه المعاملات والمراكز عبر الحدود التي تنطوي على سندات دين أو حقوق ملكية عدا تلك المتضمنة في الاستثمار المباشر أو الأصول الاحتياطية .
فحفظة الاوراق المالية هي أدوات دين وحصص ملكية لها السمة المميزة لقابلية التداول ، اي أن ملكيتها القانونية يمكن أن تنتقل بسهولة من وحدة إلى أخرى بالتسليم أو التظهير .وتعد قابلية تداول الاوراق المالية طريقة لتيسير تداولها ، مما يتيح حيازتها لدى مختلف الاطراف على مدار عمرها .

وتتيح قابلية التداول في الاوراق المالية الفرصة للمستثمرين لتنويع محافظهم الاستثمارية والتمكن من سحب استثماراتهم بسهولة .
وتدرج في استثمارات الحافظة أسهم أو وحدات صناديق الاستثمار (أي تلك الصادرة عن صناديق الاستثمار) المثبتة بأوراق مالية والتي ليست بمثابة أصول إحتياطية أو استثمارات مباشرة .

ولا تدرج في استثمار الحافظة حصص الملكية التي لا تأخذ شكل أوراق (على سبيل المثال في الشركات غير المساهمة) انما تدرج تحت بند الاستثمار المباشر أو استثمارات أخرى وحصص الملكية في ترتيبات الاقامة بنظام المشاركة بالوقت والمثبتة بأوراق مالية عادة ما تدرج في استثمار الحافظة (رغم أن الحيازات التي تمنح 10% أو أكثر من القوة التصويتية تعامل كإستثمار مباشر وتقيد الحيازات التي لا تأخذ شكل أوراق مالية وغير مدرجة في الاستثمار المباشر ضمن بند استثمارات أخرى) .

ويمكن عرض استثمارات الحافظة حسب الاداة ، أو أجل الاستحقاق الاصلي أو حسب القطاع المؤسسي .

- إعادة استثمار الارباح في صناديق الاستثمار :

تحتسب الارباح غير الموزعة لاستثمار الحافظة في صناديق الاستثمار باعتبارها مستحقة الدفع للمالكين ثم باعتبار إعادة استثمارها في الصندوق ، وقيد الحساب المالي الخاص بإعادة استثمار الارباح هو القيد المقابل لارباح صناديق الاستثمار المعاد استثمارها في بند حساب الدخل الاولي .

- السندات القابلة للتحويل:

القروض القابلة للتداول من مالك الى آخر يعدل توييها من قروض الى سندات دين في ظروف معينة ولإجراء هذا التعديل في التويي ينبغي وجود دليل على تداول هذه القروض في السوق الثانوي ، بما في ذلك وجود صانعي السوق ، وتواتر تسعير الاداة كما يستدل عليه من الفروق بين سعري الشراء والبيع .

- فسخ الدين :

يتيح فسخ الدين للمدين (الذي تكون ديونه في شكل سندات دين و قروض) استبعاد خصوم معينة من الميزانية العمومية بأن يخصص بشكل غير قابل للإلغاء أصولا مساوية في قيمتها للخصوم .

ويمكن تنفيذ الفسخ (1) بوضع الاصول والخصوم المقترنة في حساب استئماني داخل الوحدة المؤسسية المعنية ، أو (2) بتحويل الاصول والخصوم الى وحدة مؤسسية أخرى . في الحالة الاولى لاتقيد اي معاملات تتعلق بالفسخ ولا ينبغي استبعاد الاصول والخصوم من الميزانية العمومية للوحدة . وفي الحالة الثانية تقيد المعاملات التي تحولت بموجبها الاصول والخصوم الى الوحدة الاحصائية الثانية في الحساب المالي للاقتصادات المعنية . شريطة أن تكون الودعتان مقيمتان في اقتصادين مختلفتين .

- إعادة شراء الأسهم والديون :

إذا اشترت شركة ما اسهمها تبوب المعاملة باعتبارها تخفيض في خصوم حصص الملكية ، وليس اقتناء لاصل ، ونظرا لان الشركة لا يمكنها الحصول على مطالبة على نفسها يعتبر الخصم منقضيًا حتى إذا لم تلغ الاسهم وبالمثل يعامل شراء سندات الدين من جانب جهة اصداره باعتباره استرداد للدين .

- أسهم المنحة :

تقوم الشركات أحيانا بإعادة هيكلة أسهمها وقد تقدم للمساهمين عددا من الاسهم الجديدة مقابل كل سهم سبق حيازته وقد تسمى هذه العملية تجزئة الاسهم أو إصدار أسهم المنحة ، وعلى عكس ما يحدث عند إصدار أسهم جديدة مقابل أموال إضافية ، لاتقدم في هذه الحالات أي موارد جديدة ولا تسجل أي معاملات .

د- المشتقات المالية (عدا الاحتياطيات) و خيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين :
المشتقات المالية وخيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين هي أصول وخصوم مالية لها نفس عناصر المخاطر .

1- المشتقات المالية :

عقد المشتقات المالية هو أداة مالية مرتبطة بأداة مالية أو مؤشر أو سلعة أساسية محددة أخرى ويمكن من خلالها تداول مخاطر مالية محددة (كمخاطر أسعار الفائدة ومخاطر أسعار الصرف ومخاطر اسعار الاسهم والسلع الأساسية ومخاطر الائتمان) في الاسواق المالية ويمكن تداول المخاطر المتضمنة في عقد المشتقات المالية إما بالمتاجرة في العقد ذاته ، كما في حالة عقود الخيار أو بإنشاء عقد جديد له خصائص مخاطر تعادل بشكل تعويضي المخاطر التي ينطوي عليها العقد القائم .

وهناك نوعان رئيسيان من المشتقات المالية هما عقود الخيار والعقود من النوع الآجل .

ألف- عقود الخيار :

في عقد الخيار يحصل المشتري من البائع على حق شراء أو بيع (إذا كان عقد الخيار للشراء أو للبيع) على سعر تنفيذ معين في تاريخ محدد أو قبل تاريخ محدد. ويدفع مشتري عقد الخيار علاوة لمحرر عقد الخيار ، وفي مقابل ذلك يحصل المشتري على حق شراء (خيار الشراء) أو بيع (خيار البيع) بند اساسي محدد (عيني أو مالي) بسعر تعاقدى متفق عليه (سعر التنفيذ) في تاريخ محدد أو قبل التاريخ المحدد ، دون ان يترتب عليه التزام في حالة الشراء او البيع .

باء- العقود من النوع الآجل :

العقود من النوع الاجل (العقود الآجلة) هي عقود غير مشروطة يتفق بموجبها طرفان على تبادل كمية محددة من بند أساسي (عيني أو مالي) بسعر تعاقدى متفق عليه (سعر التنفيذ) في تاريخ محدد وتشمل هذه العقود العقود المستقبلية وهذا النوع من العقود يجري تداوله في الاسواق المنظمة وتعمل السوق على تيسير تداول هذه العقود عن طريق تحديد الشروط النمطية للعقد .

وعند إبرام عقد من النوع الأجل يتم تبادل مخاطر ذات قيمة سوقية متساوية لذا تكون قيمة العقد عند الإبرام صفراً ، ومع تغير سعر البند الاساسي تتغير القيمة السوقية رغم انه يمكن إعادتها للصفر بعمل تسوية دورية طوال مدة العقد الاجل .

2- خيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين :

خيارات الاكتتاب الممنوحة لموظفين هي عقود خيار شراء أسهم شركة ما تقدم لموظفي الشركة كشكل من أشكال التعويض ، وفي قليل من الحالات التي تكون فيها الشركة التي تصدر عقد الخيار مقيمة في اقتصاد يختلف عن اقتصاد إقامة الموظفين (كأن يكون رب العمل فرعا أو شركة تابعة للشركة التي تقدم عقود الخيار) وتسعر خيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين بنفس الطريقة التي تسعر بها المشتقات المالية ، ولكنها ذات طبيعة مختلفة لاشتمالها على ترتيبات تتعلق بتاريخ منح الخيار وتاريخ استحقاق ممارسته ، كما أن غرضها مختلف (أي تحفيز الموظفين على المساهمة في زيادة قيمة الشركة وليس تداول المخاطر) ، وإذا أمكن تداول خيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين في الاسواق المالية بدون قيود ، فإنها تبوب ضمن المشتقات المالية .

هـ - الاستثمارات الأخرى :

الاستثمارات الأخرى هي فئة متبقية تشمل المراكز والمعاملات المالية عدا المدرجة في الاستثمار المباشر أو استثمارات الحافظة أو المشتقات المالية وخيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين والاصول الاحتياطية واذا لم تكن فئات الاصول والخصوم التالية غير مدرجة في الاستثمار المباشر أو الاصول الاحتياطية فأن الاستثمارات الأخرى ما يلي :

- حصص الملكية الأخرى .
- العملة والودائع .
- القروض (بما في ذلك استخدام ائتمان الصندوق والقروض المقدمة من الصندوق).
- الاحتياطيات الفنية للتأمين على غير الحياة ومستحقات التأمين على الحياة والتأمين الادخاري .
- الائتمان التجاري والسلف .
- الحسابات الأخرى مستحقة القبض / الدفع .

- مخصصات حقوق السحب الخاصة (حيازات حقوق السحب الخاصة تدرج في الاصول الاحتياطية) .

و : الاحتياطيات والبنود المتعلقة بها :-

الاصول الاحتياطية هي الاصول الخارجية الموجودة تحت تصرف السلطات النقدية والخاضعة لسيطرتها لتلبية احتياجات ميزان المدفوعات التمويلية أو التدخل في أسواق الصرف للتأثير على سعر صرف العملة ولا بد ان تكون الاصول الاحتياطية أصولا بالعملة الاجنبية وأصولا موجودة بالفعل ويستند مفهوم الأصول الأحتياطية إلى مفهوم السيطرة وإتاحة الاستخدام بالنسبة للسلطات النقدية . وتتألف السلطات النقدية من البنك المركزي ، ووفقا لمفهوم الإقامة لا بد ان تكون الاصول الاحتياطية عدا سبائك الذهب ، مطالبات على غير المقيمين . فمطالبات السلطات بالعملة الاجنبية على المقيمين بما في ذلك المطالبات على البنوك المقيمة لا تعتبر اصولا احتياطية . لا بد أن تكون الاصول الاحتياطية متاحة بسهولة بصورة غير مشروطة الى أقصى حد ممكن ويكون الاصل الاحتياطي سائلا حيث يمكن شراؤه وبيعه وتصفيته بالنقد الاجنبي (نقدا) بالحد الأدنى من التكلفة وفي أقل وقت ممكن وبدون التأثير في قيمة الاصل بغير داع ويشير هذا المفهوم الى الاصول غير القابلة للتداول كالودائع تحت الطلب ، والاصول القابلة للتداول كالاوراق المالية المتاح لها بائعون ومشترون لديهم الرغبة في تداولها وينبغي أن تكون الاحتياطيات ذات جودة عالية حتى تكون متاحة بسهولة للسلطات لتلبية احتياجات تمويل ميزان المدفوعات . وتتألف الاصول الاحتياطية من الذهب النقدي وحيازات حقوق السحب الخاصة ومركز الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي والعملة والودائع بالنقد الاجنبي و الاوراق المالية والمطالبات الاخرى (القروض والادوات المالية الاخرى) .

ملخص لوضع ميزان المدفوعات لعام 2016

تشير بيانات ميزان مدفوعات ليبيا لعام 2016 بأن الوضع العام للميزان قد تأثر للعام الرابع على التوالي بانخفاض عوائد الصادرات النفطية مما أدى لحدوث عجزاً في الميزان الكلي بلغ 9.5 مليار دينار ، مقابل عجزاً بلغ 16.4 مليار دينار عام 2015 ، ويرجع إنخفاض العجز في الميزان الكلي الى إستمرار انخفاض عجز الحساب الجاري من 12.7 مليار دينار عام 2015 الى 6.5 مليار دينار عام 2016 ، وذلك بسبب انخفاض العجز في الميزان التجاري الذي بلغ نحو 2.6 مليار دينار في عام 2016 ، مقابل عجز بلغ 7.7 مليار دينار في عام 2015 .

وفيما يلي تحليلاً موجزاً لأهم بنود ميزان المدفوعات لعام 2016:

الحساب الجاري :

أظهرت بيانات التدفقات التي نشأت عن المعاملات المتعلقة بالسلع ، الخدمات ، حساب الدخل والتحويلات الجارية مع العالم الخارجي خلال عام 2016 حدوث عجزاً في الحساب الجاري بلغ 6.5 مليار دينار ، متأثراً بالعجز في الميزان التجاري الذي بلغ 2.6 مليار دينار مقابل عجز بلغ 7.7 مليار دينار في عام 2015 ، وانخفاض العجز في صافي العمليات غير المنظورة (خدمات، دخل والتحويلات الجارية) من 5.1 مليار دينار في عام 2015 ، الى 4.0 مليار دينار في عام 2016.

1- الميزان التجاري:

شهد الميزان التجاري لعام 2016 انخفاضاً في العجز من 7.7 مليار دينار عام 2015 الى 2.6 مليار دينار في عام 2016 ، نتيجة انخفاض قيمة الصادرات السلعية عموماً من 15.0 مليار دينار في عام 2015 ، إلى 9.4 مليار دينار في عام 2016، وذلك بسبب استمرارية إنخفاض قيمة الصادرات النفطية من نحو 13.9 مليار دينار في عام 2015 ، إلى 8.7 مليار دينار في عام 2016، كما كان لانخفاض قيمة الواردات السلعية من 22.7 مليار دينار عام 2015 ، الى 12.0 مليار دينار عام 2016 أثر مباشر على إنخفاض العجز في الميزان التجاري لعام 2016 .

2- العمليات غير المنظورة :

اظهر صافي العمليات غير المنظورة (خدمات، دخل والتحويلات الجارية) انخفاضاً في العجز من 5.1 مليار دينار عام 2015 ، الى 4.0 مليار دينار عام 2016، ويعزى هذا لانخفاض العجز في حساب الخدمات ليصل إلى 3.9 مليار دينار في عام 2016 ، مقابل 5.5 مليار دينار عام 2015، والى انخفاض عجز حساب التحويلات الجارية ايضاً من 1.2 مليار دينار عام 2015 الى عجز 1.1 مليار دينار عام 2016 وإلى انخفاض الفائض في حساب الدخل من 1.6 مليار دينار عام 2015 الى 1.0 مليار دينار في عام 2016.

الحساب الرأسمالي والمالي :

أسفرت حركة المعاملات الرأسمالية والمالية مع العالم الخارجي في عام 2016 إلى حدوث تدفقات مالية للخارج بلغت 1.3 مليار دينار في عام 2016، مقابل تدفقات للخارج بلغت 3.9 مليار دينار في عام 2015، وتتمثل هذه التدفقات عموماً في التحويلات الرأسمالية، وحياسة الأصول غير المنتجة غير المالية، وصافي حركة الاستثمارات المباشرة سواء إلى الداخل أو إلى الخارج، والتغير في وضع المحافظ الاستثمارية، وصافي حركة الاستثمارات الأخرى المتمثلة في الإئتمانات التجارية والقروض الطويلة والقصيرة الأجل والعملة والودائع لدى السلطات النقدية أو المصارف التجارية أو الحكومة العامة أو القطاعات الأخرى .

الميزان الكلي:

نتيجة لانخفاض عوائد الصادرات النفطية خلال عام 2016 واستمرارية الاحداث السياسية والامنية المتردية التي تشهدها البلاد، حقق الوضع الكلي لميزان المدفوعات لعام 2016 ، عجزاً قدره 9.5 مليار دينار، مقابل عجز بلغ 16.4 مليار دينار عام 2015 ، ويعزى هذا الانخفاض للإجراءات الاحترازية التي انتهزها المصرف المركزي لتنظيم حركة النقد الأجنبي في الاغراض الضرورية .

ميزان المدفوعات
لعام 2016

" Millions of LYD "

" مليون دينار "

Items	2016	البند
1-Current Account	-6540.2	1-الحساب الجاري
- Credit	11240.0	- دائن
- Debit	17780.2	- مدين
A-Goods and services	-6533.6	أ-السلع والخدمات
- Credit	9520.9	- دائن
- Debit	16054.5	- مدين
1-Goods	-2645.0	1- السلع
- Credit	9402.1	- دائن
- Debit	12047.1	- مدين
a-General merchandise	-2645.0	أ-البضاعة العامة
-Credit	9402.1	- دائن
-Debit	12047.0	- مدين
b- goods under merchanting	0.0	ب- السلع قيد المتاجرة
-Credit	0.0	- دائن
-Debit	0.0	- مدين
c- Nonmonetary gold	0.0	ج- الذهب غير النقدي
-Credit	0.0	- دائن
-Debit	0.0	- مدين
2-Services	-3888.5	2- الخدمات
-Credit	118.8	- دائن
-Debit	4007.4	- مدين
a-Transport	-1226.0	أ- النقل
-Credit	45.9	- دائن
-Debit	1271.9	- مدين
1-Sea transport	-992.2	1- النقل البحري
-Credit	0.0	- دائن
-Debit	992.2	- مدين

Items	2016	البند
2-Air transport	-233.8	2-النقل الجوي
- Credit	45.9	- دائن
- Debit	279.7	- مدين
3-Other modes of transport	0.0	3-نقل اخر
- Credit	0.0	- دائن
- Debit	0.0	- مدين
b-Travel	-992.5	ب - السفر
- Credit	0	- دائن
- Debit	992.5	- مدين
c-Construction	0.0	ج - الانشاءات
- Credit	0.0	- دائن
- Debit	0.0	- مدين
d-Insurance and pension services	-962.6	د - خدمات التأمين ومعاشات التقاعد
- Credit	49.3	- دائن
- Debit	1011.9	- مدين
e-Financial services	0.0	هـ - الخدمات المالية
- Credit	0.0	- دائن
- Debit	0.0	- مدين
f-Research and development services	0.0	و - خدمات الملكية الفكرية
- Credit	0.0	- دائن
- Debit	0.0	- مدين
g-Telecommunications and computer services	-4.3	ز - خدمات الاتصالات والحاسب الالى
- Credit	23.6	- دائن
- Debit	27.9	- مدين
h-Other business services	0.0	ح - خدمات الاعمال الاخرى
- Credit	0.0	- دائن
- Debit	0.0	- مدين

Items	2016	البند
f-Personal, cultural& recreational services	0.0	ط- الخدمات الشخصية والثقافية والترويحية
- Credit	0.0	- دائن
- Debit	0.0	- مدين
n-Government goods and services n.i.e.	-703.2	ي - السلع والخدمات لحكومية غير المدرجة في مكان اخر
- Credit	0.0	- دائن
- Debit	703.2	- مدين
B-Primary income	1043.9	ب - الدخل الاولي
- Credit	1719.0	- دائن
- Debit	675.1	- مدين
1-Compensation of employees	0.0	1- تعويضات العاملين
- Credit	0.0	- دائن
- Debit	0.0	- مدين
2-Investment income	1043.9	2- دخل الاستثمار
- Credit	1719.0	- دائن
- Debit	675.1	- مدين
a-Direct investment	-279.7	أ- الاستثمار المباشر
- Credit	306.9	- دائن
- Debit	586.6	- مدين
b-Portfolio investment	676.1	ب- استثمارات الحافظة
- Credit	760.5	- دائن
- Debit	84.4	- مدين
c-Other investment	647.5	ج - استثمارات اخرى
- Credit	651.6	- دائن
- Debit	4.2	- مدين
3-Other primary income	0.0	3- الدخل الاولي الاخر
- Credit	0.0	- دائن
- Debit	0.0	- مدين

Items	2016	البند
C-Secondary income	-1050.6	ج - الدخل الثانوي
- Credit	0.0	- دائن
- Debit	1050.6	- مدين
1-General government	0.0	1- الحكومة العامة
- Credit	0.0	- دائن
- Debit	0.0	- مدين
2-Other sectors	-1050.6	2- القطاعات الاخرى
- Credit	0.0	- دائن
- Debit	1050.6	- مدين
a- Workers' remittances	-1050.6	أ- تحويلات العاملين
- Credit	0.0	- دائن
- Debit	1050.6	- مدين
b-Other current transfers	0.0	ب - تحويلات جارية متنوعة
- Credit	0.0	- دائن
- Debit	0.0	- مدين
2-Capital account	0.0	2- الحساب الرأسمالي
- Credit	0.0	- دائن
- Debit	0.0	- مدين
1-Capital transfers	0.0	1- التحويلات الرأسمالية
- Credit	0.0	- دائن
- Debit	0.0	- مدين
2-Financial corporations, nonfinancial corporations,households & NPISHs	0.0	2- حيازة الاصول غير المنتجة غير المالية
- Credit	0.0	- دائن
- Debit	0.0	- مدين
Net lending (+) / net borrowing (-) current and capital (balance from account)	-6540.2	صافي الاقتراض (+) صافي الاقتراض (-) من الحساب الجاري والرأسمالي

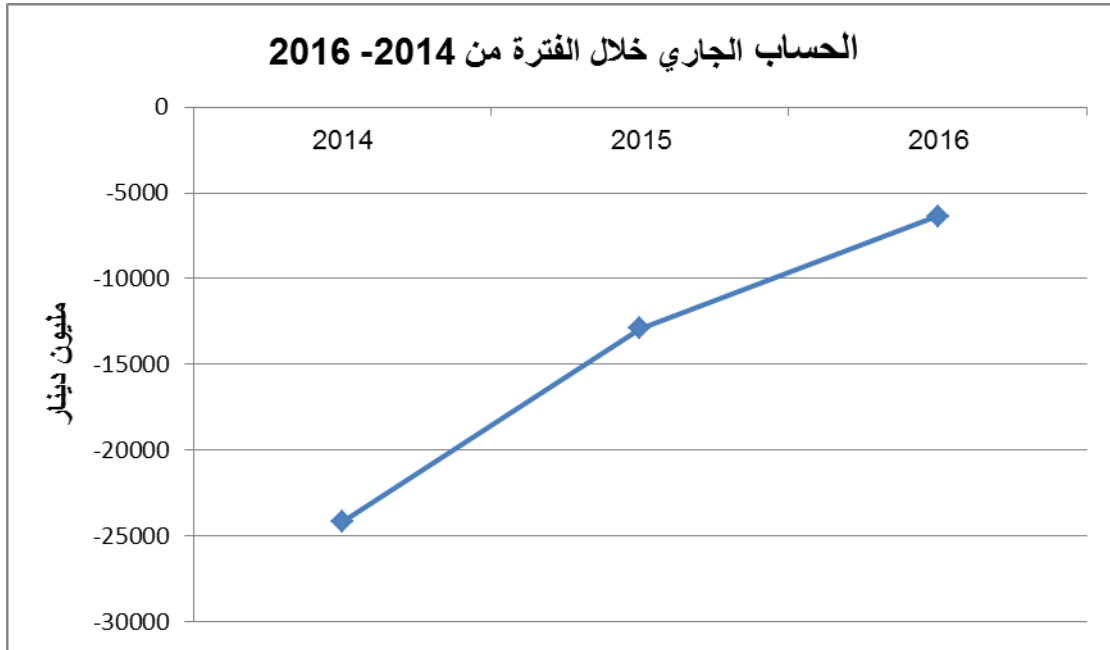
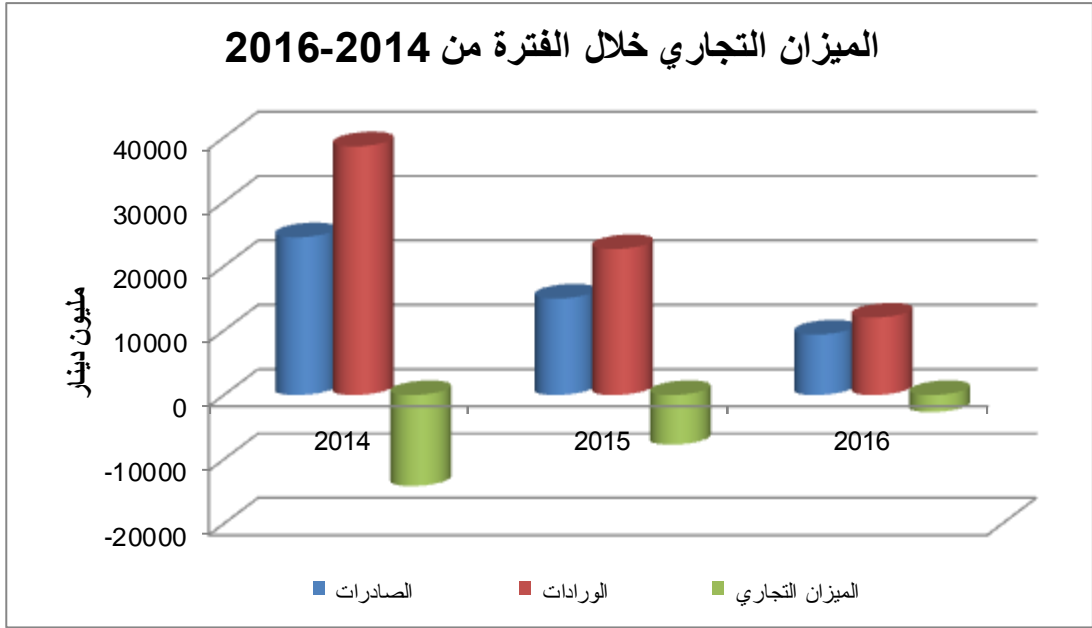
Items	2016	البند
3-Financial account	-8217.2	3- الحساب المالي
Net lending (+) / net borrowing (-) (financial account (balance from	-8217.2	صافي الاقراض (+) صافي الاقتراض (-) من الحساب الجاري والمالي
A-Direct investment	610.9	أ - الاستثمار المباشر
Net acquisition of financial assets	610.9	صافي حيازة الاصول المالية
Equity and investment fund shares	610.9	حصة الملكية واسهم صناديق الاستثمار
1-Equity other than reinvestment of earnings	610.9	1-حصة الملكية بخلاف الارباح المعاد استثمارها
a-Direct investor in direct investment enterprises	610.9	أ-مستثمر مباشر في مؤسسات استثمار مباشر
b-Direct investment enterprises in direct investor (reverse investment))	0.0	ب-مؤسسات استثمار مباشر في مستثمر مباشر (استثمار عكسي)
2-Reinvestment of earnings	0.0	2-الارباح المعاد استثمارها
Debt instruments	0.0	أدوات الدين
a-Direct investor in direct investment enterprises	0.0	أ-مستثمر مباشر في مؤسسات استثمار مباشر
b-Direct investment enterprises in direct investor (reverse investment))	0.0	ب-مؤسسات استثمار مباشر في مستثمر مباشر (استثمار عكسي)
Net incurrence of liabilities	0.0	صافي تحمل الالتزامات
Equity and investment fund shares	0.0	حصة الملكية واسهم صناديق الاستثمار
1-Equity other than reinvestment of earnings	0.0	1-حصة الملكية بخلاف الارباح المعاد استثمارها
a-Direct investor in direct investment enterprises	0.0	أ-مستثمر مباشر في مؤسسات استثمار مباشر
b-Direct investment enterprises in direct investor (reverse investment))	0.0	ب-مؤسسات استثمار مباشر في مستثمر مباشر (استثمار عكسي)
2-Reinvestment of earnings	0.0	2-الارباح المعاد استثمارها
Debt instruments	0.0	أدوات الدين
a-Direct investor in direct investment enterprises	0.0	أ-مستثمر مباشر في مؤسسات استثمار مباشر

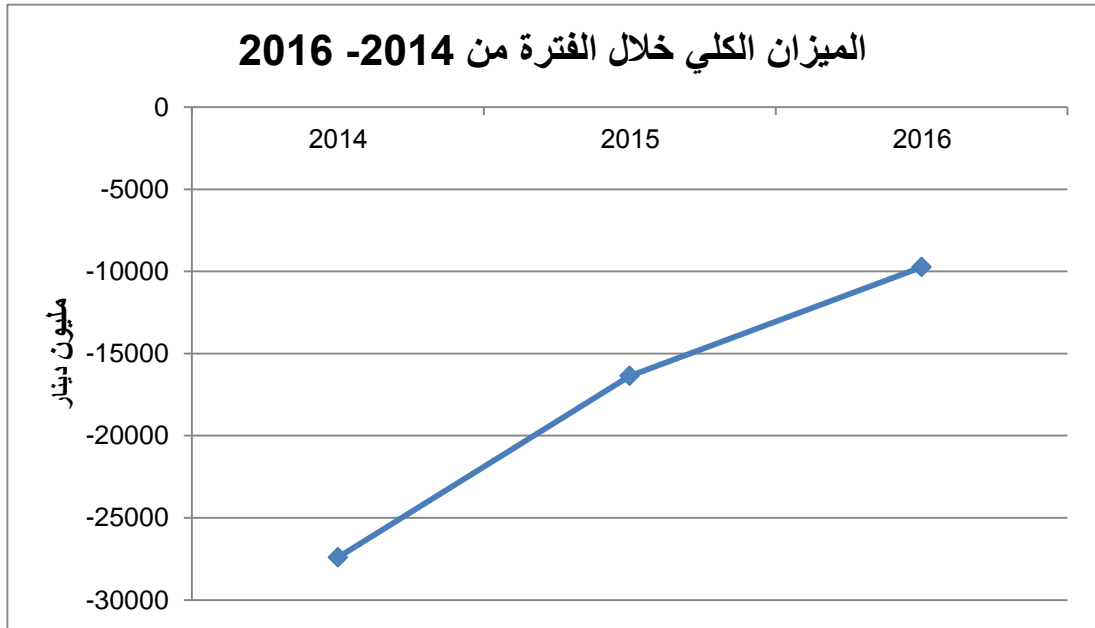
Items	2016	البند
b-Direct investment enterprises in direct investor (reverse investment))	0.0	ب-مؤسسات استثمار مباشر في مستثمر مباشر (استثمار عكسي)
B-Portfolio investment	-2006.9	ب-أستثمارات الحافظة
Net acquisition of financial assets	-2006.9	صافي حيازة الاصول المالية
Equity and investment fund shares	-2006.9	حصص الملكية واسهم صناديق الاستثمار
Central bank	0.0	المصرف المركزي
authorities Monetary	0.0	السلطات النقدية
Deposit-taking corporations	-312.7	شركات تلقي الودائع
General government	-1694.1	الحكومة العامة
Other sectors	0.0	القطاعات الاخرى
Debt securities	0.0	سندات الدين
Central bank	0.0	المصرف المركزي
Monetary authorities	0.0	السلطات النقدية
Deposit-taking corporations	0.0	شركات تلقي الودائع
General government	0.0	الحكومة العامة
Other sectors	0.0	القطاعات الاخرى
Net incurrence of liabilities	0.0	صافي تحمل الالتزامات
C-Financial derivatives (other than reserves)	0.0	ج-المشتقات المالية (عدا الاحتياطات)
Net acquisition of financial assets	0.0	صافي حيازة الاصول المالية
Net incurrence of liabilities	0.0	صافي تحمل الالتزامات

Items	2016	البند
D-Other investment	2696.3	د-الاستثمارات الأخرى
Net acquisition of financial assets	2269.5	صافي حيازة الاصول المالية
Net incurrence of liabilities	-426.9	صافي تحمل الالتزامات
1-Currency and deposits	22	1- العملة والودائع
Net acquisition of financial assets	149.8	صافي حيازة الاصول المالية
Central bank	-695	المصرف المركزي
Monetary authorities	0.0	السلطات النقدية
Deposit-taking corporations	71.3	شركات تلقي الودائع
General government	773.5	الحكومة العامة
Other sectors	0	القطاعات الأخرى
Net incurrence of liabilities	127.9	صافي تحمل الالتزامات
Central bank	0.0	المصرف المركزي
Monetary authorities	0.0	السلطات النقدية
Deposit-taking corporations	127.9	شركات تلقي الودائع
General government	0.0	الحكومة العامة
Other sectors	0.0	القطاعات الأخرى
2-Loans	-57.0	2- القروض
Net acquisition of financial assets	-73.9	صافي حيازة الاصول المالية
Central bank	0.0	المصرف المركزي
Monetary authorities	0.0	السلطات النقدية

Items	2016	البند
Deposit-taking corporations	-4.2	شركات تلقي الودائع
General government	-69.8	الحكومة العامة
Other sectors	0.0	القطاعات الاخرى
Net incurrence of liabilities	-17.0	صافي تحمل الالتزامات
Central bank	0.0	المصرف المركزي
Monetary authorities	0.0	السلطات النقدية
Deposit-taking corporations	0.0	شركات تلقي الودائع
General government	-17.0	الحكومة العامة
Other sectors	0.0	القطاعات الاخرى
3 -Trade credit and advances	2731.4	3-الائتمانات التجارية والسلف
Net acquisition of financial assets	2193.6	صافي حيازة الاصول المالية
Central bank	0.0	المصرف المركزي
Monetary authorities	0.0	السلطات النقدية
Deposit-taking corporations	0.0	شركات تلقي الودائع
General government	2193.6	الحكومة العامة
Other sectors	0.0	القطاعات الاخرى
Net incurrence of liabilities	-537.8	صافي تحمل الالتزامات
Central bank	0.0	المصرف المركزي
Monetary authorities	0.0	السلطات النقدية
Deposit-taking corporations	-537.8	شركات تلقي الودائع

Items	2016	البند
General government	0.0	الحكومة العامة
Other sectors	0.0	القطاعات الاخرى
E-Reserve assets	-9517.5	هـ-الاصول الاحتياطية
Monetary gold	0.0	الذهب النقدي
Special drawing rights	0.0	حقوق السحب الخاصة
the IMF Reserve position in	217.1	وضع الاحتياطي لدى الصندوق
Other reserve assets	-9734.6	اصول احتياطية اخرى
Currency and deposits	-3991.2	العملة والودائع
Securities	-5743.3	الاوراق المالية
Debt securities	-5743.3	سندات الدين
4-Net errors and omissions	-1676.9	4-صافي السهو والخطأ





ملخص منقح لميزان مدفوعات ليبيا لعامي 2014 - 2015

" Millions of LYD"

"مليون دينار"

items	2015	2014	البنود
A. Current Account	-12713.6	-24172.3	أ- الحساب الجاري
Goods: exports f.o.b.	14996.9	24511.0	السلع: الصادرات (فوب)
Goods: imports f.o.b.	22684.5	38631.7	السلع: الواردات (فوب)
Services: credit	372.5	100.6	الخدمات : الدائن
Services: debit	5880.0	9469.2	الخدمات :مدين
1- Balance on goods and services	-13195.1	-23489.4	1-ميزان السلع والخدمات
Primary income: credit	2274.3	2361.1	الدخل الاولي : الدائن
Primary income: debit	633.2	1620.4	الدخل الاولي :مدين
2- Balance on goods, services, and primary income	-11554.0	-22748.7	2-ميزان السلع والخدمات والدخل الاولي
Secondary income: credit	0.0	0.0	الدخل الثانوي : الدائن
Secondary income: debit	1159.6	1423.5	الدخل الثانوي : المدين
B. Capital Account	0.0	0.0	ب- الحساب الرأسمالي
Capital account: credit	0.0	0.0	الحساب الرأسمالي : الدائن
Capital account: debit	0.0	0.0	الحساب الرأسمالي : المدين
Net lending(+)/ net borrowing (-) (balance from current and capital accounts)	-12713.6	-24172.3	صافي الاقتراض (+) / صافي الاقتراض (-) (من الحساب الجاري والرأسمالي)
C. Financial Account	-3938.3	534.7	ج- الحساب المالي
Direct investment: assets	545.3	-98.6	الاستثمار المباشر : الاصول
Direct investment: liabilities	0.0	0.0	الاستثمار المباشر : الخصوم
Portfolio investment: assets	-2343.5	1054.0	استثمارات الحافظة : الاصول

" Millions of LYD"

"مليون دينار"

items	2015	2014	البنود
Equity and investment fund shares	-2343.5	1054.0	حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار
Debt securities	0.0	0.0	سندات الدين
Portfolio investment: liabilities	0.0	0.0	استثمارات الحافظة: الخصوم
Equity and investment fund shares	0.0	0.0	حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار
Debt securities	0.0	0.0	سندات الدين
Financial derivatives (other than reserves) and employee stock options: net	0.0	0.0	المشتقات المالية (عدا الاحتياطيات) وخيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين: صافي
Financial derivatives (other than reserves) and employee stock options: assets	0.0	0.0	المشتقات المالية (عدا الاحتياطيات) وخيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين: الاصول
Financial derivatives (other than reserves) and employee stock options: liabilities	0.0	0.0	المشتقات المالية (عدا الاحتياطيات) وخيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين: الخصوم
Other investment: assets	5736.5	-406.3	الاستثمارات الاخرى : الاصول
Other equity	0.0	0.0	الاسهم الاخرى
Other debt instruments	5736.5	-406.3	سندات الدين الاخرى
Central bank	0.0	0.0	المصرف المركزي
Deposit-taking corporations (except the central bank)	3773.6	-3464.2	شركات تلقي الودائع عدا المصرف المركزي
General government	2221.4	3057.9	الحكومة العامة
Other sectors	552.3	0.0	القطاعات الاخرى
Other financial corporations	0.0	0.0	الشركات المالية الاخرى
Nonfinancial corporations, households, and NPISHs	0.0	0.0	الشركات الغير المالية والاسر المعيشية

" Millions of LYD"

"مليون دينار"

items	2015	2014	البند
Other investment: liabilities	-33.4	14.5	الاستثمارات الاخرى : الخصوم
Other equity	0.0	0.0	الاسهم الاخرى
SDR allocation	0.0	0.0	مخصصات وحدة حقوق السحب الخاصة
Other debt instruments	-33.4	14.5	سندات الدين الاخرى
Central bank	0.0	0.0	المصرف المركزي
Deposit-taking corporations (except the central bank)	-20.6	18.5	شركات تلقي الودائع عدا المصرف المركزي
General government	-12.8	-4.1	الحكومة العامة
Other sectors	0.0	0.0	القطاعات الاخرى
Other financial corporations	0.0	0.0	الشركات المالية الاخرى
Nonfinancial corporations, households, and NPISHs	0.0	0.0	الشركات الغير المالية والاسر المعيشية
D. Net Errors and Omissions	2943.7	-2697.5	د-صافي السهو والخطأ
E. Reserve assets	-16364.8	-27404.4	هـ-الاصول الاحتياطية